
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

أوهام المستشرقين
في السنة النبوية

الدكتور: حمادي اليوسفي
أستاذ محاضر بالمعهد الأعلى لأصول الدين

إذا كان أغلب المستشرقين قد تعاملوا مع تراثنا بكثير من الموضوعية فإن البعض منهم لم يدخروا جهدا في تلفيق الشبه وتسديد التهم إذا تعلق الأمر بالوحي بنوعيه ـ المتلو والمروي ـ فتراهم يشككون في مصداقية القرآن ونسبة مصدره بهدف التعتيم عليه ونزع القدسية عنه والحد من دائرة اشعاعه والتعامل معه على نحو المخزون الحضاري، ولكنهم فشلوا في ذلك الفشل الذريع بل لقد آلت النتائج الى عكس ما أملوا وخلاف ما خططوا ذلك لأن إيمان المسلمين أعمق من أن تنال منه تلك الأراجيف وأرسخ من أن تحد منه تلك الأقاويل

ولما تقطعت بهم الأسباب وأعيتهم الملاحقة تحوّلوا إلى السنة النبوية الشريفة باعتبارها الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي، ولأهمية الدور الذي تقوم به فهي الخادمة للقرآن الكريم والمؤكدة لما جاء به إلى الأفهام من تشريعات والمطابقة لما دلّ عليه من الأحكام والمخصصة لعمومه والمفسرة لمجمله والمقيدة لمطلقه، بل لا أبالغ إذا قلت أنه لا يمكن للمسلم أن يقوم بأبسط واجباته في غياب السنة.

لأجل ذلك كله تصدى أكثر المستشرقين للسنة فكانت لهم منها مواقف وآراء أقوم أولا ببسطها كما جاءت في مظانها تطبيقا للمنهج العلمي الذي التزمت به وسأتعرض على سبيل الذكر لكتابات ـ جولزيهر Goldzeher

وشاخت shacht وماكسيم رودنسون M.Rodinson وقودافروا Gaudefroy وبلاشير R.Blachere ومنتقمري وات Montgomry Watt .

جولدزيهر Goldzeher والسنة النبوية

أما جولدزيهر فقد كان من أبرز المشتغلين بدراسته الإسلام ويشهد لذلك كتاباته العديدة التي لقيت رواجا كبيرا وترجمت إلى العديد من اللغات كالإنقليزية والفرنسية والعربية ... ومن أهمها:

كتاب : العقيدة والشريعة في الإسلام (1)
« : مذاهب المفسرين في تفسير القرآن (2)
« : دراسات اسلامية (3)

أما مَا يمكن استخلاصه من أفكار بعد الوقوف على هذه الكتب والرجوع إلى جل الدراسات(4) التي اعتنت بهذا المستشرق فقد أجملته في النقاط التالية:

1) إن المعاملات التي كانت سائدة في عهد الرسول والصحابة لم تثبت على حالها دون تغيير بسبب ما استجدّ بعد الفتوحات من ظروف اقتضت نظاما مرتبا من الأعمال والعقائد يتلاءم معها، وبسبب ما استعير من الشعوب المغلوبة من آراء ونظم جديدة، وقد نسبت هذه الأقوال والأفعال إلى الرسول والرعيل الأول من المسلمين لاضفاء السلطة الشرعية عليها.

2) إن الحديث بحسب هذا المنهج نتاج ظروف اجتماعية معينة وفقا لتغير الظروف والأحوال والصراعات السياسية التي مر بها المسلمون.

3) أن الكثرة الغالبة من الأحاديث لا يمكن أن تعدّ وصفا صحيحا مطابقا لسنة النبي، وإنما يمثل كل حديث الظرف الذي صدر فيه وآراء الشخص أو الأشخاص الذين صدر عنهم

4) ان جملة الأحاديث ـ ما صح منها وما لم يصح ـ لها أهمية تاريخية في دراسة تطور العقيدة والشريعة ومن ثم في دراسة تطور المجتمع الإسلامي.

---

(1) نقله الى العربية: محمد يوسف موسى، ومن معه.
(2) « « « : عبد الحميد النجار
(3) « « « : ترجم النصف الأول من الجزء الثاني محسن عبد الناظر
(4) محمد توفيق حسين: الإسلام في الكتابات المغربية ـ مجلة عالم الفكر ـ اغسطس 1979 ص 245 ـ 246 وانظر كذلك: محسن عبد الناظر: دراسات جولديهر في السنة .
ـ أطروحة دكتوراه حلقة ثالثة (مرقونة) جامعة الزيتونة ـ تونس
ـ محمد عجاج الخطيب: السنة قبل التدوين 503 ـ 515
ـ مصطفى السباعي: مكانة السنة في التشريع الإسلامي 189 ـ 190

5) إن الأحاديث نقدم أدلة مهمة تساعد على فهم أسس تطور الإسلام في الفترات المتتالية التي أدت الى ظهور قوى متنافرة ومتناقضات مهمة وشهدت الى جانب ذلك بناء متواصلا للدين، فمعرفة الأحاديث ضرورية لفهم الإسلام الذي اقترنت مراحل بنائه بالوضع المستمر للأحاديث

6) ان رجال الإسلام القدامى (الصحابة والتابعون) كان لهم يد في وضع الأحاديث.

7) كانت الأحوال في القرن الثالث ملائمة لجمع الأحاديث إذ كان لابد من توافر إجماع معين في جميع المسائل المتعلقة بالعقائد والأفعال وكونت الكثرة الغالبة من علماء المسلمين رأيا معينا في قيمة أغلب الأحاديث فأصبح من الممكن البدء عند ذلك في جمع ماإتفق على صحته.

8) قيمة الصحاح الستة تنهض في الأكثر على أنها جمعت كل ما إتفق المؤمنون في عهدهم على أنه صحيح.

9) يبدو أن الأحكام الواردة في أحاديث منسوبة الى الرسول (ﷺ) لم يخضع قبولها إلى البحث في سبب صدورها عنه وهذا يبرز مدى لا مبالاة وتسامح رجال ذلك العصر وأوساطه التشريعية في قبول الأحكام والأفكار.

10) إن الخصومة بين الأمويين والعلماء الأتقياء جعلت هؤلاء العلماء يخترعون أحاديث رأوها مرغوبا فيها ولا تتنافى والروح الإسلامية، والحكومة بدورها أخذت تضع الأحاديث أو تدعو الى وضعها.

الردّ على جولدزيهر:

يمكن اجمال أهمّ أراء «جولدزيهر» في النّقاط التالية:

1) تطور العقيدة والشريعة الإسلامية بتطور المجتمع الإسلامي

2) الخصومة بين العلماء الأتقياء والحكام

3) وضع أكثر الأحاديث

دفع الشبهة الأولى:

قضى الرسول ﷺ أكثر من عقدين يعلّم المسلمين دينهم عقيدة وشريعة وسلوكا. فلقد كانت تلك السنون زاخرة بالنشاط طافحة بالعمل المثمر، فقد شهد مجلسه الشريف اقبالا من المسلمين لا يضاهى، وحركة دائمة لا تعرف الانقطاع. ولقد كانت الأذهان مشدودة والأعناق مشرئبة، تتطلع في كل لحظة الى الجديد فلا يضنيها الترقب، ولا تتطرق اليها السآمة. فهي تحيا بين كلمة خالدة صادرة من لدن عزيز حكيم تطهّر الأرواح من أدران المادة وتسمو بها إلى أعلى عليين، وبين موعظة لطيفة تزكي الأنفس وتزيل ما ران عليها

من صدإ التقاليد الجاهلية وبين أحكام عادلة تعودهم على حب العدل والتعلق بالفضيلة، فقد كان عليه الصلاة والسلام يتخولهم بالهدى والعلم ويملؤهم بالحكمة ويفرغهم من نزعات الضلال والجهل ويحبّب اليهم الايمان ويزينه في قلوبهم ويكره اليهم الكفر والفسوق والعصيان، ولقد كان هذا دأبه عليه السلام ولم يلتحق بالرفيق الأعلى إلاّ وقد حفظ القرآن كله وأضحى فيهم سلوكا متميزا، ولم يبارحهم الاّ والسنة النبويّة قد ملأت صدورهم وارتوى بها وجدانهم ولم يمض الرسول ﷺ الاّ وقد اكتمل الإسلام ورسمت حدوده واتضحت معالمه واجتمع المسلمون على كلمة سواء في العقائد والعبادات والأحكام الهامة وتحول إلى أسلوب في النظر وطريقة فريدة في الحياة والغريب بعد ذلك كله أن يأتي من يزعم ان الإسلام إنما تطور بتطور المجتمع الإسلامي عبر القرون الأولى ذلك شأن من يجادل في الدين الإسلامي بغير علم، أو شأن الذين تنكروا للبحث العلمي النزيه بعد رفعهم لشعار الموضوعية في مقدمات كتبهم أو الذين يحلو لهم تفسير كل الظواهر الكونية بالرجوع الى مفهوم الجدلية التاريخية التي حضرنا موكب تأبينها.

أما الخصومة التي يدعي «جولزيهر» قيامها بين الأمويين والعلماء الأتقياء فلم يتطرق اليها مؤرخ ولم يعرج عليها كاتب، اللهمّ إلا إذا كان يقصد بذلك العداء المستحكم الذي كان بينهم وبين زعماء الخوارج والعلويين ولكن هؤلاء ليسوا العلماء الذين اشتغلوا بجمع الحديث وتدوينه ونقده وتبليغه كسعيد ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وعبيد الله بن عتبة وسالم ونافع مولا عبد الله بن عمر وسليمان بن يسار والقاسم بن محمد بن أبي بكر وابن شهاب الزهري وعطاء والشعبي وعلقمة والحسن البصري وأمثالهم من جهابذة المحدثين الذين لم يسجل التاريخ انهم اصطدموا بالأمويين. اللهم إلا ما كان من موقف سعيد بن المسيب مع عبد الملك في أمر أخذه البيعة لابنه من بعده وليس لهذا التابعي عداء يذكر مع بقية خلفاء بني أمية على تعددهم

أما قوله ان الزهري لم يكن ليرد لبني أمية أمرا وأنهم حملوه على التقول على رسول الله ﷺ فمردود ذلك أن مجهود الإمام الزهري في جمع السنة النبوية لا يخفى فلقد كان أول من دون الأحاديث، وكان ممن فاز بثقة نقاد الحديث فعدّلوه وأضفوا عليه العديد من صفات التوثيق، وكان ممن فاز

بثقة نقاد الحديث فعدّلوه وأضفوا عليه العديد من صفات التوثيق، ولقائل أن يقول لقد تحاشوا تجريحه تهيبا منه! وهب ذلك صحيحا فلماذا لم يهاجمه أنصار بني العباس كما هاجموا خلفاء بني أمية وأمرائهم ومشايعيهم؟ ولماذا سكت عنه علماء الجرح والتعديل من أمثال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري ومسلم وابن أبي حاتم ممن كانوا لا يخافون في الحق لومة لائم.

أليس في سكوت هؤلاء وفي مقدمتهم شيخه سعيد بن المسيب ثم في أخذهم عنه والارتحال اليه وتوثيق العلماء له في العصر العباسي بالرغم من صلته بالخلفاء الأمويين أكبر دليل على أن الرجل فوق الشبه، وأسمى من التهمة وأرفع من أن تعلق به ألسنة السوء (5)

ثم اني بعد هذا كله لا أكاد أصدق عيني فيما أقرأه في كتب المستشرقين فبينما أجد «جولدزيهر» يحط من منزلة الأمويين وينعتهم بالظلم والجبروت والخروج عن الدين أرى «لا منس» ـ وهو لا يقلّ عن جولدزيهر كراهية وحقدا للإسلام ـ يشيّد بالأمويين ويتعاطف معهم ويخصهم بأكثر تآليفه فما منشأ هذا التناقض يا ترى؟ أليس من أهدافه ادخال البلبلة والإضطراب على تاريخ المسلمين وتزهيدهم في ماضيهم وأمجادهم لاجتثاثهم من جذورهم.

الشبهة الثالثة:

أما فيما يتعلق بتساهل العلماء في قبول الأحاديث حتى أضحت ترسانة من الموضوعات فان «جولزيهر» يعلم جيّدا نتيجة لاحتكاكه بالعلوم الإسلامية واتصاله ببعض علماء المسلمين ووقوفه على الكثير من المؤلفات ما لقيه الحديث النبوي الشريف من عناية على عهد رسول الله ﷺ وسلم فقد أقبل عليه الصحابة رضوان الله عليهم فتلقوه مباشرة من فم الرسول ﷺ وحفظوه وتفقهوا فيه وعملوا على تبليغه بكل أمانة فلما التحق الرسول ﷺ أصبحوا أكثر حرصا على تلقيه وأشد تلهفا في تقصيه وأعظم تحريا في تبليغه وقد تظافرت جهود الراعي والرعية في الحرص والتحري والعناية من ذلك أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لم يكونا ليقبلا حديثا الاّ بعد المطالبة بشاهدين وكان علي الخليفة الرابع كرم الله وجهه لا يقبل حديثا الا بعد

---

(5) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، 216 ـ

المطالبة باليمين أضف الى ذلك أنهم كانوا لا يطمئنون الى متن من متون الأحاديث الا بعد عرضه على القرآن والسنة الصحيحة والعقل السليم.

ولم يتخلف التابعون عن السير في هذا الاتجاه بل ازدادوا ولعا بتتبع السنة الشريفة وضربوا لتصحيح حديث واحد اكباد الابل، وجابوا الفيافي والصحارى وتصدوا بكل قواهم لرد الأحاديث المدسوسة، وأوقفوا حياتهم على تتبع الرواة فدرسوا أحوالهم ما خفي منها وما ظهر ولم يمنعهم أي حرج عن تجريح الفسقة المتجنين، قيل ليحيى بن سعيد القطان: «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصومك عند الله يوم القيامة؟ فقال: «أن يكون هؤلاء خصمي أحب الى من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول لم لم تذب الكذب عن حديثي؟

ويقول أبو العالية: «كنا نسمع الحديث من الصحابة فلا نرضى حتى نركب اليهم فنسمعه منهم». ويقول بن المبارك. «بينا وبين القوم القوائم».

وقد أثمرت هذه الجهود وأتت أكلها فظهرت كتب للصحيح، وأخرى للضعيف، وثالثة للموضوع، كما أفردت كتب للثقات وأخرى للضعفاء والمجروحين. وتعددت المؤلفات في الجرح والتعديل والعلل ومشكل الحديث و.... وذلك جهد لم يعرف لأمة من الأمم في صيانة تراثها وتراث نبيها، وهذا فضل لا ينكره الا معاند مكابر أو متعصب جائر أو حسود ماكر.

هكذا درج «جولدزيهر» حسب منهجه النقدي التطوري في دراسة العقيدة والشريعة ومذاهب تفسير القرآن ودراسة السنة النبوية الشريفة ولو طبّق جولديهر هذا النهج في دراسة التوراة والأناجيل لما تبقى منها شيء.

أوهام شاخت shacht في السنة النبوية

أما «شاخت» فخلاصة آرائه التي يمكن أن نخرج بها من خلال كتابية.

1) مدخل إلى فقه الإسلام Introduction Islamic Law

2) أصول الشريعة المحمدية Origin s of Mohammadan Juris Pru-dence وأهمها :

أ) ان أحاديث الأحكام انما وجدت كردّ فعل على سنن المدارس الفقهية فقد أراد المحدثون أن ينافسوا الفقهاء فاخترعوا أحاديث وصاغوها بمهارة ونسبوها إلى الرسول. لهذا نجد من الصعوبة اعتبار أي حديث فقهي منها صحيحا موثوقا به..

ب) لم يكن لدى المدارس الفقهية القديمة أي خط دفاعي ضد هذا المد من السنة النبوية، مما دعاهم الى التقليل من استيراد الأحاديث وأدى ذلك بهم الى ادخال آرائهم الفقهية ومواقفهم الشخصية في أحاديث نسبوها الى الرسول.

ج) كان من محاربة تلك المدارس للسنة النبوية اعتمادهم على آثار الصحابة وتفضيلهم إيّاها على سنة الرسول.

د) لا يمكن الوثوق بالأسانيد ما دامت متون الأحاديث قد وجدت في القرن الثاني والثالث فكيف يمكن وجود الأسانيد قبل وجود المتون.

هـ) كان أكبر جزء من تلك الأسانيد اعتباطا، ذلك أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث وكان كل حزب يريد نسبة آرائه الى المتقدمين ويختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد.

و) ان المعارضين للسنة يفترقون الى متطرفين كالمعتزلة مثلا ومعتدلين كأصحاب المدارس الفقهية

ز) ان الفقه الإسلامي لا يمت الى عهد النبي (ﷺ) بصلة وبالتالي فهو مأخوذ من شرائع اليهود والنصارى وديانات أخرى إضافة إلى اجتهاد المجتهدين.

ح) ما دامت الشريعة خارجة عن نطاق الدين فيمكن للمسلمين أن يقتبسوا من القوانين الوضعية دون أن يشعروا بأدنى حرج من دينهم.

تلك إذن أهم أفكار «شاخت» حول السنة النبوية التي يراها حصيلة خصومة قائمة بين المحدثين والفقهاء وأنها بالتالي لا تمت الى النبي (ﷺ)، فالشريعة خارجة عن نطاق الدين، وما دام الأمر كذلك حسب رأيه فلا يضر المسلمين في شيء استيراد القوانين الوضعية الغربية.

ذلك ما توصّل اليه شاخت بعد جهد ومشقة وهو لا يكاد يدرك الفرق بين تحري بعض الفقهاء في قبول بعض الأحاديث وبين رفضهم للسنة ولايكاد يميز بين تفتح الإسلام على البيئات المفتوحة وقبوله للأعراف التي لا تخالف أصوله وبين اعتبار ذلك كمرحلة في تطور الفقه الإسلامي.

ولقد تكفّل بالرد على أهم الأفكار المستشرق «غرايتاين» D. S. Gortien

حيث قال: «ان القرآن يشتمل على مواد تشريعية لا تقل عما في التوراة. وهي المواد المعروفة في أدب العلم باسم القانون» (6)

وقال أيضا:

«ان فكرة الشريعة ليست نتيجة للتطورات التي طرأت بعد القرآن الكريم أو بمعنى آخر بعد وفاة النبي (ﷺ) بل صيغت من قبل محمد (ﷺ) نفسه(7)

ولقد عقد الدكتور الأغطمي فصلا في كتاب مناهج المستشرقين عرض فيه أفكار «شاخت» ودحضها دحضا يقوم على الحجة البالغة في أسلوب علمي رصين، ومما جاء فيه قوله:

«بما ان «شاخت» قد أنكر النموّ الطبيعي للفقه الإسلامي، وأخرج الفقه من دائرة الدين في القرن الأول، وأنكر وجود السنة النبويةنهائيا كان عليه أن يأتي بتصوّر جديد للنشاط الفقهي في العالم الإسلامي في القرن الأول(8)

رودنسيون والسنة M.Rodinson

أما موقف «رودنسون» من السنة النبوية الشريفة فقد جاء متأثرا الى حد كبير بأفكار «شاخت وجولدزيهر» فضلا عن آراء «لا منس» Lammens.

قال: لقد بيّن «جولد زيهر» وهو من اوائل البحاثين ـ في موضوعية ـ أن الأحاديث إنما صنعت في القرون الأولى خدمة لمصالح جماعة أو حزب أو اتجاه أو لتقوية رأي» (9)

وقال: وقد قام «شاخت» بدراسة الأحاديث من قرب من ناحيتي صياغتها وطريقة قبولها من ذلك أن بعض الأحاديث تؤكد على زواج الرسول بميمونة أثناء عمرة القضاء بينما أحاديث أخرى تجعل ذلك عند رجوعه الى المدينة ... وانتهى الى ان أكثر الأحاديث انما كانت أحاديث عائلية تخضع الى اعتبارات معروفة (10)

ولقد أشاد بما قام به «لامنس» مع نقد لأحاديث السيرة فقال: «وكذلك عمد لامنس الى نقد الأحاديث المتعلقة بالسيرة بطريقة ناجعة» (11).

---

(6) D.S. GORTIEN, STUDIES IN ISLAMIC HISTORY P. 128=

(7) م.ن، 133.

(8) لمزيد الإطلاع انظر: محمد مصطفى الأعظمي: المستشرق شاخت والسنة النبوية نقلا عن كتاب: مناهج المستشرقين 63 ـ 107

(9) رودنسون، احصاء للدراسات المحمدية، 198 ـ المجلة التاريخية

(10) رودنسون، احصاء للدراسات المحمدية، 198

(11) 148

وبعد استعراض رودنسون لتلك المواقف نراه يعبرّ عن رأيه ازاء هذه القضية دون ان يأتي بجديد فيقول:

«أن أقدم الأحاديث ترجع الى مائة وخمس وعشرين سنة بعد وفاة الرسول، ومن هنا نفهم الدور الذي لعبته المخيلة في خدمة هذا التراث»(12)

ثم يواصل حبك موقفه المستمد من نظرية «جولدزيهر» فيقول:

«وليس بالغريب أن يحدث مثل هذا (أي الوضع في الحديث) خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الفاصل الزمني الذي بين الأجيال الأولى وما وصلنا من أخبار، وكذلك ما يطرأ على الذاكرة من نسيان بين مرحلتين تناهز القرن علاوة على ما أتلف من مصادر (13)

ويعرج «رودنسون» على الدراسات الاسلامية في مجال خدمة السنة فتراه يشيد بالعلماء المسلمين وينعتهم بالكفاءة المرموقة ويخيل الينا أن هذه الإشادة هي نتيجة لما بذله هؤلاء من طاقة لتخليص السنة مما علق بها لكن إشادته لم تأت لتعرّف بآلاف الأحاديث التي توفرت على شروط الصحة ولكنه أشاد بجهود العلماء التي أفضت إلى إلغاء السنة.

يقول : «لقد تعرضت الأحاديث سابقا الى النقد من قبل علماء المسلمين ذوي مكانة علمية مرموقة وأسفر ذلك عن رفض لعدد كبير منها لكونه موضوعا وما احتفظ به منها يبدو لنا في أغلب الأحيان ملفقا لا يمكن الاعتماد عليه (14)

ويبين في مكان آخر منهجه في التعامل مع السنة:

«لهذا تراني أقول في حديثي (حسبما يظهر، أو أقول كما يذهب الى ذلك الاخباريون عند استعراضهم لبعض الأحاديث المتناقضة، «الله أعلم») (15)

وليته يدرك مقاصد هؤلاء من قولهم - الله أعلم - التي لم يخصوا بها الأحاديث وانما يقولونها في نهاية تقريرهم لأية حقيقة تواضعا لله واقرارا بنسبية العلم وفوق كل ذي علم.

ويقول في مكان آخر بعد حديثه عن المسافة التي يقطعها الحديث من الراوي الأخير الى الراوي الذي عاصر الرسول (ﷺ) فشاهد أو سمع منه:

---

(12) رودنسون: محمد، 67

(13) رودنسون: احصاء للدراسات المحمدية، 198

(14) رودنسون: احصاء للدراسات المحمدية، 198

(15) رودنسون: محمد، 13

«من المستحيل الاطمئنان التام الى هذه السلاسل التي لا ضامن لصدقها في نظر العلم بل ان فيها ما يتناقض بعضه مع بعض مما دعا المؤلفين العرب في العصور الوسطى الى وسم بعضها بالتلفيق والى القاء الشبهات على البعض الآخر منها وفقا لمعايير مختلفة، على أن المنهاج ـ التاريخي الحديث يظل أدق تمحيصا في الاستقصاء، فلا يمنح ثقته لرواية الا إذا دعمت صحتها بحجج بالغة القوة» (16).

الرد على روديسون:

ليس لرودنسون رأيا يمكن أن يعتبر جديدا في مجال الحديث عن السنة، ذلك أن آراءه قد استقاها من أسلافه الذين رجع الى استلهام الحكمة منهم. ولكن الجديد إنما هو أسلوب المغالطة الذي توخاه في تقرير الحقائق التاريخية إذ المعلوم أن علماء المسلمين الذين اشتغلوا بالسنة النبوية الشريفة في العصور الذهبية (لا في العصور الوسطى) قد استفرغوا جهودهم في خدمتها ولم ينتهوا كما قال رودنسون الى تصفيتها وردها والحكم عليها بالتلفيق والقاء الشبهات على البعض الآخر منها ولكنهم صفّوها مما لحق بها وليس منها وانتهوا ـ بواسطة معايير ما زالت محط اعجاب النقاد النزهاء ـ الى الحكم على آلاف الأحاديث بالصحة وافردوا الموضوعات بالتأليف للتعريف بها قصد الاحتياط منها.

ثم ان رودنسون وأمثاله ـ نظرا لبعدهم عن ادراك دقائق علوم الحديث قد ظنوا أن بعض الأحاديث جاءت متناقضة والحقيقة أن التناقض ليس ذاتيا وانما هو راجع الى عدم الالمام بالظروف التي قيلت فيها الأحاديث فهناك المطلق وهناك المقيد وهناك العام وهناك الخاص وانما ينتفي التناقض بمعرفة ذلك وغيره وبالوقوف على أسباب ورود الحديث والناسخ والمنسوخ ووجوه الترجيح الأمر الذي لا يدركه إلا الجهابذة من المحدثين وعلاوة على ذلك فقد عمد رودنسون لرد المعايير التي استعملها علماء الجرح والتعديل بغير علم ورأى ضرورة تطبيق المنهاج التاريخي الحديث ويعني بذلك المنهاج الذي كان «شاخت وجولدزيهر» قد طبقاه، فإذا كان قصده شريفا ونظرته موضوعية وصح عنده ما انتهى اليه فلماذا لم يلجأ هو وزملاؤه الى تطبيق

---

(16) مكسيم رودنسون: الاسلام والراسمالية ـ ترجمة نزيه الحكيم، 29 ـ 30

ذلك المنهج في دراستهم لليهودية أو النصرانية أو البوذية أو الماركسية التي يعتبر «رودنسون» بوقا من أبواقها أم أن المنهج التاريخي لم يوجد الا ليطبق على الإسلام فقط!

ثم يقول «بان هذا المنهاج لا يمنح ثقته لرواية الا إذا دعمت صحتها بحجج بالغة القوة» وكان عليه - لو انصف - ان يضيف أن تلك الحجج يجب أن تستمد من أهم المصادر الإسلامية في دراسة السنة أمثال كتاب الأغاني للأصبهاني وكتاب حياة الحيوان للدميري وديوان الحماسة لأبي تمام! أما ما عداها من كتب الجرح والتعديل أو العلل فلا يعتد به وبذلك يزيد في خدمة الفكر الحر ويخلص أكثر للموضوعية التي طبقها في بحثه.

بلاشير Blachère

يقول بلاشير Blachère :

«لا يمكن اعتماد القرآن كمصدر الا في ظلّ مصدر آخر وهو السنة النبوية. وهذه الأخيرة قلّت في العهد المكي وخاصة منها ما يتعلق بسيرة الرسول (ﷺ) وتداخلت في العهد المدني لأنها عوضت في النوادي الخاصة ما كان يملأ مجالس العرب من أحاديث أيامهم وتضخمت طيلة القرن التي بقيت فيه محفوظة في صدور الرجال عن طريق بعض اليهود والنصارى الذين دخلوا الاسلام.

ويضيف قائلا: «ومهما تكن مقاييس النقد التي سلطت على الأحاديث فانها لا تستطيع تخليصها تماما مما علق بها. ولا أدل على ذلك من قول أحمد بن حنبل: «أنا كنا إذا روينا في الحلال والحرام تشددنا وإذا روينا في الفضائل تساهلنا(17) ويتحدث عن صحيح البخاري فيقول:

«ثم برز البخاري من خلال كتابه الصحيح فألف في المغازي والسير تآليفا يقرب في جله لما نتصوره من القران وان كان جافا وذا طابع قصصي. وأخيرا يعبر بلاشير Blachere عن موقفه من السنة فيقول: «وفي الجملة فإن هذه المصادر لا تشعرنا إلا باطمئنان هش.

الرد على بلاشير

ودّ «بلاشير» لو أن القرآن أسهب في الحديث عن حياة محمد (ﷺ)

---

(17) بلاشير: مشكلية محمد، Blachere: Le probleme de Mohamet 2

- بلاشير: مشكلية محمد Blachere: Le probleme de Mohamet 3

وخاصة قبل البعثة على غرار التوراة والانجيل اللذين توسعا في الحديث عن حياة موسى وعيسى (عليهما السلام).

ولما لم يجد «بلاشير» ضالته عزم أن يملأ هذا الفراغ الذي سقط فيه القرآن (وكأن القرآن جاء ليؤرخ لمحمد) فألف كتابه في «خطى محمد (Dans le pas de Mahomet) حتى يعوض بواسطته ما أهمله القرآن فلجأ يستنطق الظواهر البيئية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية التي كانت تسود مكة آنذاك ليستلهم منها صورة للرسول بريشته الخاصة.

ثم إنه في مقدمة كتابه مشكلية محمد Le Probleme de Mahomet يتعرض الى السنة ويشكك في السيرة باعتبار أكثرها من أحاديث الفضائل معتمدا حسب رأيه - على ما جاء على لسان الإمام أحمد ابن حنبل من تساهل العلماء في قبول هذا النوع من الأحاديث وهو قوله: «كنا إذا أروينا في الحلال والحرام تشددنا وإذا روينا في فضائل الأعمال تساهلنا.

ولو تدبّر «بلاشير» الأمر لتبيّن أن الامام لا يقصد بالتساهل التساهل المطلق ولكنه يقصد التساهل في الشدة في قبول أحاديث الفضائل بالنظر الى أحاديث الأحكام وطبيعي أن تعالج أحاديث الأحكام بدقة أكثر وعزم أقوى لأنها تتعلق بنواح تشريعية تخص مصير الأمة الاسلامية، وطبيعي أيضا أن يقع الأستاذ بلاشير في مثل هذا الخلط لأنه ليس من أهل الذكر في الميدان.

ثم نجد «بلاشير» يسم صحيح الامام البخاري الذي كان محل ثقة علماء الإسلام والنزهاء من المستشرقين أمثال Gaudefroy «قودافروا» ومنتقمري وغيرهما - بالجفاف والطابع القصصي دون أن يقيم على ذلك برهانا أو يأتي بحجة والحال أن بلاشير يعلم أن الكتب العلمية الدقيقة والتي منها كتاب البخاري، من خصائصها هذا الجفاف الذي أشار اليه.

ثم كيف يستقيم نعت صحيح البخاري بأنه ذو طابع قصصي وقد اتبع فيه صاحبه منهجا موضوعيا وأخضع فيه كل الأحاديث التي جاءت فيه الى شروط علمية هي الثقة والعدالة والضبط واللقاء في الزمان واللقاء في المكان، وكيف للأسلوب القصصي أن يوجد في خضم هذا الطابع العلمي الدقيق الذي اصطبغ به الكتاب.

قودافروا والسنة Gaude froy

أما قودافروا Gaude froy فقد حاول أكثر من غيره أن يكون كتابه

«محمد» أقرب إلى التزام الموضوعية وهو وان برر حذر الأب «لامنسن» Lammens في استعمال السنّة للإختلاف والتعارض الموجود فيها فقد أقرّ بصحة أغلب الأحاديث وخاصة تلك التي اجتمع حولها جمهور العلماء وخرجت في الصحاح الستة، ورأى ضرورة الرجوع إليها للكشف عن بعض مغلقات القرآن مع بذل شيء من الجهد لتبين الصحيح فيها من غيره

ولا أدل على نزاهة «قودافروا» اعتماده في كتابه على صحيح البخاري ترجمة Marcais بشرح القسطلاني كما أنه لم يخف اعجابه بشرح العيني على البخاري واعترف بإفادته منه (18)

منتقمري والسنة Montgomry Watt:

وقال «مونتقمري» محددا موقفه من الأحاديث: «ان علماء الغرب قد كتبوا الكثير حول السنة النبوية، وأن جلّهم بالغ في الشكر أمثال: كيتاني Caitani في كتابه «حوليات الإسلام» والأب «لامنس Lammens في مختلف مؤلفاته ...» (19)

كما أنه يرى أن ما ذهب اليه «جولدزيهر» في كتابه «دراسات محمدية» قد يكون تسوية مغرضة للمعطيات ويستشهد بما صرح به «بهل»: Buhl وهو أنه يجب الحذر دائما من الأحاديث حتى يمكننا افتراض مصلحة خاصة معينة لكي لا تضلّنا المظاهر البريئة» (20)

وانتهى بعد ذلك كله الى تقديم مقياس جديد لنقد الأحاديث قال:

«يجب أن نلاحظ أن من أبسط المعالم التي يبدو فيها «التلفيق المغرض» هو في نسبة دوافع الأفعال الخارجية. يجب إذن أن لا ننسى التمييز بين الأفعال الخارجية والدوافع المنسوبة لها. ويميْل صاحب الفعل نفسه وأصدقاؤه الى الاعتقاد باحق الدوافع بالاعجاب بينما يبذل أعداؤه جهدهم ليؤكّدوا أن دوافعه كانت دنيئة، ولا تسمع الأفعال الموضوعية إلا بخلافات محدودة، الاّ في بعض الحدود الضيقة جدا، كتحديد تاريخ نسبي لحادثتين، وهكذا لا يفكر أحد بنكران بأن عائشة غادرت المدينة قبيل مصرع الخليفة

---

(18) قودافروا: محمد 12 ـ 14 Gaudefroy: Mohamet

(19) منتقمري: محمد في مكة ـ 9 ـ ترجمة عربية.

(20) منتقمري: محمد في مكة، 10 (ت. ع)

عثمان، أما معرفة ما إذا كانت دوافعها شريفة أو دنيئة أم لا مبالية فانّ هذا موضع نقاش حادّ يستبعد المؤرخ الحديث إذن الدوافع المذكورة في مصادره، ويقترح دوافعه هو على ضوء ما يعرفه عن مجموع أفعال الرجل الخارجية... ويمكن أن تكون عملية الاستدلال كما يلي:

(أ) فعل (ب) ولم تكن دوافعه (ج) و (د) التي لا يمكن أن تنسب اليه، يجب أن يكون الدافع لهذا الفعل أيضا (و) وبعد وضعه لهذا المعيار لتمييز الأحاديث باختلاف، قاصد رواتها وأحوالهم ينتهي على كل حال الى نتيجة فيرى «أن الأحاديث يجب أن تقبل عامّة وان تؤخذ بحذر وأن تصحّح بقدر الامكان في المسائل التي نشك فيها بوجود تلفيق مغرض «ولكن لا يجب أن ترفض رفضا باتا الاّ حيث يقع تناقض داخلي فيها» (21)

ويرى كذلك في خصوص الفترة المكية ـ التي تعتبر غامضة نسبيا ـ أنّ أفضل طريقة هي اعتبار القرآن والأحاديث الأولى كمصادر يتمّم بعضها الآخر في مساهمة لفهم تاريخ الفترة المشار اليها» (22)

ويكشف «مونتقمري» التناقض الحاصل في منهج كل واحد من سابقيه فيما يتعلق بالسنة وكيف كان الواحد منهم يبدي شكّه في الأحاديث من ناحية ثم يعود فيستخدمها في بحثه ويستشهد بها للإحتجاج لآرائه (بعد تأويلها بما يناسب اتجاهه طبعا) فيقول: «وربما بدا في بعض الأحيان انني عمليا أقلّ تعلقا بالحديث من أولئك الذين هم أكثر منّي شكّا» (23)

وأخيرا يعبر عن موقفه من الأسانيد فيقول: «لن نهتم كثيرا بأسانيد الأحاديث للفترة المكية بينما تساعدنا دراسة الاسناد في الفترة المدنية الى تأكيد صحة الحديث وقيمته وتقدير نزعته ولا يبدو أن دراسة الاسناد تؤدي بنا في حالة الحوادث السابقة للهجرة الى نتائج قيمة» (24).

الرد على مونتقمري:

يبدو أن مونتقمري قد جنح الى الموضوعية أكثر من سابقيه بدليل أنه لم يذهب مذهب «شاخت» أو «جولدزيهر» أو «كيتاني» أو «لامنس» أو غيرهم

---

(21) منتقمري: محمد في مكة، 12 (ت ـ ع)
(22) 13 (ن.م)
(23) 14 (ن.م)
(24) 14 (ن.م)

في رفض الأحاديث ولكنه قبلها كلها وأخضعها للبحث والنظر على غرار المقياس الذي ارتضاه واطمأن اليه.

الا أن عملية الاستدلال التي اهتدى اليها لا يمكن الاعتداد بها ذلك أن (أ) الذي فعل (ب) ولم تكن دوافعه (ج) و (د) التي لا يمكن أن تنسب اليه لا توجب حتما أن يكون الدافع لهذا الفعل أيضا (و) إذ قد يكون (هـ) أو (ز) أو (ط) لأن الدافع الجديد الذي ينتهي اليه الباحث قد لا يفسّر الحدث بقدر ما يفسر شخصية الباحث وميوله، واتجاهاته فيصبح بذلك التاريخ ملهاة لا يتفق باحثان حول واقعة منه. لهذا نقول انه لما وقع الاتفاق على خروج عائشة رضي الله عنها بعد مصرع عثمان ونظرا الى ما نعرفه عنها من ورع واستقامة وصدق فان الدافع الى ذلك الخروج لن يكون الا شريفا ومن هنا يصبح التاريخ علما وطلبه غنما والوقت الذي يصرف في ذلك خير وبركة.

أضف الى ذلك أن هذا المقياس الذي وضعه مونتقمري لا يمكن بحال أن يكون خاصا بالسيرة ولكن لابد من سحبه على التاريخ عامة وعند ذلك تختلط الأمور وتتداخل الأحوال لأنها سوف تخضع في تفسيرها الى مواقف شخصية مريبة.

أما قول «مونتقمري» أنه لا يهتم كثيرا بالأسانيد في تفسير العهد المكي ويرى دراسة الاسناد في العهد المدني كمساعد على الفهم فقط فأراه غريبا من قبل هذا المستشرق لأن مثل هذا الحديث بدون سند كمثل «الخبر» في أيامنا منزوعا عن المصدر الذي أخذناه منه، فنحن نتبيّن اليوم صدق الخبر من كذبه أو تزويره بالرجوع الى المصدر الذي استقيناه منه (وهي ما يعرف اليوم بوكالات الأنباء) ومهما يكن من أمر فان موقف مونتقمري من السنة يعتبر أقل تعصبا وأقرب الى الموضوعية.

وقصارى القول فان ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة السريعة لمواقف المستشرقين من السنة النبوية الشريفة أن جميع طعونهم تتمحور حول فكرة واحدة تفرعت عنها بقية الآراء وهي زعمهم أن السنة لم تدوّن على عهد رسول الله ولا حتى في السنين القليلة الموالية لوفاته. لهذا أرى لزاما عليّ أن لا أغادر هذا البحث حتى أوضح هذه النقطة لينتفع بذلك من ألقى السمع وهو شهيد.

لقد نهى رسول الله ﷺ عن كتابة السنة أوّل عهد نزول القرآن الكريم وذلك لأسباب منطقية أدت اليها الظروف القائمة آنذاك والتي لها:

1) اعطاء الأولوية لتدوين القرآن باعتباره الأصل الأول من أصول التشريع الإسلامي واتعاضا بما وقع للمتقدمين من تحريف وتزييف لكتبهم المقدسة غفلة منهم عن تدوينها في ابّانها.

2) قلة الكتاب في أوّل عهد الرسالة مما دعا إلى تجنيد ذلك العدد المحدود للإهتمام بالأهمّ الأوكد، والمهم مقدم.

3) انعدام وسائل الكتابة المألوفة عندنا وبدائية الوسائل الموجودة آنذاك من جلود وأحقاف... إلخ.

4) الخوف من كتابة القرآن الكريم والحديث الشريف في صحيفة واحدة فيختلطا..

5) الخوف من انشغال الناس بالحديث على حساب القرآن. لكن هذه المخاوف سرعان ما تبددت لما كتب أغلب القرآن وأنتشرت الكتابة بفضل نجاح سياسة الرسول التعليمية فكثرت الصحف الخاصة حتى أربت على الخمسين صحيفة (25)

ونافلة القول أن تلك المواقف على اختلافها لم تصمد أمام الحقائق التاريخية والحجج العقلية التي بددت كل الشكوك وقضت على كل الأوهام، وانّ الهشاشة التي تحدث عنها البعض من المستشرقين ومن تأثر بهم من المفكرين فإنما مردّها في الحقيقة الى أسباب خارجية لا تمتّ إلى النص بصلة كظاهرة الوضع التي تعود إلى الظروف السياسية والإجتماعية التي كانت قائمة أو مسحة التناقض التي ترجع الى أسباب ورود الأحاديث وما يكتنفها من عموم وخصوص واطلاق وتقييد واجمال وتفصيل

ولقد تصدى العلماء إلى كل تلك القضايا فألفوا كتبا (26) كشفوا فيها عن أحوال الوضّاعين ورصدوا أقوالهم في كتب خاصة ليحذروا الناس من شرها كما واجهوا شبهة التناقض فوضعوا المصنفات التي دفعت تلك الشبهة ورفع ذلك الاشكال (27).

---

(25) محمد مصطفى الأعظمي: دراسات في الحديث النبوي 1: 94 ـ 142

(26) انظر على سبيل المثال: السيوطي: اللآلىء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة

(27) انظر مثلا: ابن قتيبة: مختلف الحديث ـ الشافعي: اختلاف الحديث ـ ابن فورك: مشكل الحديث

قائمة المراجع العربية

الأعظمي: محمد مصطفى

ـ دراسات في الحديث النبوي ـ جزءان ـ طبع المكتب الاسلامي 1980م

ـ المستشرق «شاخت» والسنة النبوية ـ فصل ضمن كتاب مناهج المستشرقين جزءان ـ مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس ـ 1985م.

ـ حسين: محمد توفيق

ـ الإسلام في الكتابات الغربية ـ فصل ضمن مجلة عالم الفكر ـ اغسطس 1979

ـ الخطيب: محمد عجاج

ـ السنة قبل التدوين ـ مكتبة وهبة ـ الطبعة الأولى 1963م

ـ السباعي: مصطفى

ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي طبع المكتب الاسلامي ـ الطبعة الثانية 1978م

ـ عبد الناظر : محسن

ـ دراسات جولدزيهر في السنة ـ أطروحة دكتوراه حلقة ثالثة (مرقونة) جامعة الزيتونة ـ تونس

ـ ماكسيم رودنسون

ـ الإسلام والرأسمالية ـ ترجمة نزيه الحكيم

ـ منتقمري واط

ـ محمد في مكة ـ ترجمة شعبان بركات ـ مطبعة صيدا ـ بيروت

* المراجع الأجنبية:

Blachère.R.

- **Le problème du Mahamet - presses universitaires de France 1952.**
- **Dans le pas de Mahamet.**

Gandefroy Demombynes :

- **Mahamet - Edition Albins Michel Seconde éditions 1969.**

Montgomery - Watt :

- **Mahomet à la Mecque traduction de l'anglais par F. Dourveil. Payot - Paris 1977.**
- **Mahomet à Médine - traduit de l'anglais par S.M. Gulllemis - Presse Cameron 1977.**

- **Maxime - Rodinson**
- **Mahomet - Edition de Seuil 1961**
- **Bilan des études Mohamadiennes - Bulletin Historique.**